

الأسرة المصرية تحت مقصلة الغلاء □ انخفاض الزواج 2.5% وزيادة الطلاق 3.1%



الخميس 10 سبتمبر 2026 08:00 م

لم يعد غلاء المعيشة أزمة اقتصادية تقف عند حدود الأسواق، بل امتدت آثارها إلى داخل البيوت المصرية، بالتزامن مع انخفاض عقود الزواج بنسبة 2.5% وزيادة حالات الطلاق بنسبة 3.1% خلال 2024.

وبين ارتفاع تكاليف الزواج وتراجع القدرة على تلبية احتياجات الأسرة، يطرح التراجع في الزواج والزيادة في الطلاق سؤالاً مهمًا: هل تحول الغلاء إلى عامل يهدد استقرار الأسرة المصرية؟

الغلاء يضغط على قرارات الزواج

تكشف بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن تراجع عدد عقود الزواج خلال 2024، رغم استمرار احتياج الشباب إلى تكوين أسر جديدة □

وسجل عدد عقود الزواج نحو 936.7 ألف عقد خلال 2024، مقابل نحو 961.2 ألف عقد في 2023، بتراجع بلغ 2.5%.

وفي المقابل، ارتفعت حالات الطلاق إلى نحو 273.9 ألف حالة خلال 2024، مقابل 265.6 ألف حالة خلال 2023، بزيادة بلغت 3.1%.

ولا تعني هذه الأرقام أن غلاء المعيشة يمثل سببًا مباشرًا للطلاق، لكنها تكشف تحولات اجتماعية واقتصادية تستحق البحث في علاقتها باستقرار الأسرة □

ويأتي ارتفاع تكاليف الزواج في مقدمة الضغوط التي تواجه الشباب الراغبين في تكوين أسرة، بداية من السكن وحتى تجهيز المنزل □

كما تفرض أسعار الأثاث والأجهزة ومستلزمات الزواج أعباء إضافية، إلى جانب تكاليف حفلات الزفاف والمصروفات المرتبطة ببداية الحياة الزوجية □

ومع محدودية الدخل، يجد بعض الشباب أنفسهم أمام معادلة صعبة، إما تأجيل الزواج، أو اللجوء إلى القروض والأقساط لبدء حياتهم الأسرية □

وتزداد صعوبة القرار مع ارتفاع أسعار الإيجارات، خاصة في المدن الكبرى، ما يجعل توفير مسكن مناسب أحد أكبر تحديات المقبلين على الزواج □

وبذلك يتحول الزواج تدريجيًا من قرار اجتماعي وعاطفي إلى مشروع يحتاج إلى قدرة مالية واضحة، خصوصًا مع ارتفاع تكلفة الاحتياجات الأساسية □

ولا يتوقف تأثير الأزمة عند الشباب، إذ تمتد الضغوط إلى الأسر التي تتحمل جزءًا من تكاليف الزواج والمساهمة في تجهيز المنزل □

ومع استمرار ارتفاع الأسعار، تتراجع قدرة كثير من الأسر على الادخار، بينما يصبح توفير مبلغ مناسب للزواج أكثر صعوبة عامًا بعد آخر □

المصاريف تتحول إلى خلافات داخل البيت

بعد الزواج، تبدأ الضغوط الاقتصادية في الظهور بصورة مختلفة، إذ تتحول الزيادة المستمرة في الأسعار إلى تحدٍّ يومي أمام الزوجين. فاتورة الكهرباء، والإيجار، ومصروفات المدارس، والعلاج، والمواصلات، والطعام، كلها التزامات تحتاج إلى دخل ثابت وقدرة على مواجهة الزيادات.

ومع اتساع الفارق بين الدخل والمصروفات، تضطر بعض الأسر إلى تقليل احتياجاتها أو تأجيل بعض الالتزامات، بينما تلجأ أسر أخرى إلى الاقتراض.

وتظهر الخلافات أحيانًا حول طريقة إدارة الدخل، أو حجم الإنفاق، أو الأولويات التي يجب تقديمها على غيرها داخل المنزل. وقد يشعر الزوج بأنه يبذل أقصى ما يستطيع لتوفير احتياجات أسرته، بينما ترى الزوجة أن الأعباء اليومية أصبحت أكبر من قدرة الأسرة على التحمل.

ومع تكرار النقاش حول الأموال، قد تتحول المشكلة من خلاف على المصروفات إلى تبادل للاتهامات وتحميل كل طرف مسؤولية الأزمة.

وتزداد حدة التوتر عندما تتراكم الديون والأقساط، خصوصًا إذا أصبح جزء كبير من دخل الأسرة مخصصًا لسداد التزامات سابقة. كما يمكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى اضطرار أحد الزوجين للعمل لساعات أطول، بهدف زيادة الدخل ومواجهة الاحتياجات المتزايدة. ورغم أهمية الدخل الإضافي، فإن ساعات العمل الطويلة قد تقلل الوقت الذي يقضيه الزوجان معًا، وتؤثر على التواصل داخل الأسرة. وتشير هذه الصورة إلى أن المشكلة الاقتصادية لا تعمل منفردة، وإنما قد تضخم خلافات موجودة بالفعل، وتجعل التعامل معها أكثر صعوبة.

فكلما تراجعت المساحة المتاحة للترفيه والراحة والادخار، زادت الضغوط اليومية، وأصبح أي خلاف صغير قابلاً للتطور إلى مشكلة أكبر. كما أن انخفاض معدل التضخم لا يعني بالضرورة انخفاض الأسعار، فالمستهلك يتعامل مع مستويات سعرية مرتفعة تراكمت بعد زيادات متتالية خلال السنوات الماضية.

وبالتالي، فإن تباطؤ ارتفاع الأسعار لا يعيد تلقائيًا القدرة الشرائية التي كانت تمتلكها الأسرة قبل موجات الغلاء السابقة.

الطلاق ليس اقتصاديًا فقط

يرى متخصصون في علم الاجتماع والإرشاد الأسري أن غلاء المعيشة لا يؤدي تلقائيًا إلى انهيار الأسرة أو وقوع الطلاق. لكن الضغوط الاقتصادية يمكن أن تعمل كعامل مضاعف للمشكلات، خاصة داخل الأسر التي تعاني أصلاً من ضعف التواصل أو تراكم الخلافات.

وتوضح الدكتورة عزة زيان، أستاذ علم الاجتماع والإرشاد الأسري، أن غلاء المعيشة يزيد الضغط على الأسرة، لكنه لا يفككها بالضرورة. فالأسرة التي تتمتع بدرجة من التفاهم والاستقرار تستطيع في كثير من الأحيان إعادة ترتيب أولوياتها والتعامل مع الظروف الاقتصادية الصعبة.

أما الأسرة التي تعاني من الديون أو البطالة أو الخلافات المستمرة، فقد تصبح أكثر هشاشة أمام أي ضغط اقتصادي جديد. وتكمن المشكلة، وفق هذا التصور، في تآكل المساحة التي تسمح للأسرة بحياة مستقرة، وليس فقط في ارتفاع سعر سلعة أو خدمة. فالادخار يتراجع، والترفيه يصبح أقل، وساعات العمل تطول، بينما ينكمش الوقت الذي يجتمع فيه أفراد الأسرة بعيدًا عن ضغوط الحياة اليومية.

ومن هنا يمكن فهم العلاقة بين الاقتصاد والأسرة باعتبارها علاقة غير مباشرة، فالمال قد لا يكون سبب الخلاف الأساسي، لكنه يزيد حدته وتأثيره.

كما أن الطلاق يرتبط بعوامل أخرى متعددة، بينها الخلافات الزوجية، والعنف، والتدخلات الأسرية، واختلاف الطبائع، والخيانة، وضعف التفاهم بين الطرفين.

لذلك، فإن تحميل غلاء المعيشة وحده مسؤولية ارتفاع حالات الطلاق يقدم تفسيرًا ناقصًا لظاهرة اجتماعية معقدة

وفي المقابل، فإن تجاهل العامل الاقتصادي لا يعكس الواقع الذي تعيشه الأسر، خاصة مع تزايد تكاليف الاحتياجات الأساسية وتراجع القدرة على تحملها

وتظهر الأزمة أيضًا في حياة الأطفال بعد الانفصال، إذ قد يتغير مستوى الإنفاق أو المسكن أو المدرسة، إلى جانب الآثار النفسية للنزاع الأسري

وفي بعض الحالات، يستمر تأثير الخلافات المالية بعد الطلاق، خاصة عندما يظل الطرفان مرتبطين بمسؤوليات الإنفاق على الأبناء

وبين انخفاض الزواج وزيادة الطلاق، تبدو الأسرة المصرية أمام ضغوط متشابكة، يمثل الاقتصاد أحد أبرز عناصرها دون أن يكون العامل الوحيد

وتشير الأرقام إلى تغيرات تستحق الدراسة، لكنها لا تكفي وحدها لإثبات علاقة سببية مباشرة بين الغلاء والطلاق

ويبقى التحدي الأكبر في قدرة الأسرة على إدارة الضغوط، وإعادة ترتيب احتياجاتها، والحفاظ على الحوار، قبل أن تتحول أزمة المصاريف إلى أزمة داخل البيت

فاستقرار الأسرة لا يعتمد على مستوى الدخل وحده، وإنما يتأثر أيضًا بطريقة إدارة الموارد، وقدرة الزوجين على التعاون، ووجود مساحة للحوار والتفاهم

ومع استمرار ارتفاع تكاليف الحياة، يصبح التعامل مع الضغوط الاقتصادية جزءًا أساسيًا من حماية الأسرة، إلى جانب مواجهة باقي أسباب الخلافات الزوجية

وهكذا، لا يبدو غلاء المعيشة مجرد رقم في مؤشرات الاقتصاد، بل أصبح حاضرًا في قرارات الزواج، وتفاصيل الحياة اليومية، ومستقبل كثير من البيوت المصرية